WIND
ARE YOU IN?

البيان العالميّ لطاقة الرياح لمؤتمر الأمم المتحدة للتغيّر المناخيّ

أكتوبر **2021**

GWEC
GLOBAL WIND ENERGY COUNCIL

يجب أن يُشَكِّل مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخيّ **(COP26)** لحظةً فاصلة، وأن يكون بداية لعقدٍ من العمل والتعاون المتجدّد لمكافحة تغيّر المناخ. إننا نمتلك بالفعل ما يلزم من أدوات وتقنية للحدّ من ظاهرة الاحتباس الحراريّ العالميّ، وحتى لتحقيق هدفنا المشترك المتمثّل في الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفريّ بحلول عام **2050**؛ ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى إرادةٍ سياسية غير مسبوقة، بالإضافة إلى تعبئة المجتمع بكامله لتحقيق هذا الهدف.

إننا بحاجة إلى العمل معًا للارتقاء بطاقة الرياح إلى آفاق جديدة، وحماية كوكبنا للأجيال القادمة. إننا مهتمّون ونسعى لتحقيق ذلك، فهل أنت معنا؟

لم يعد هناك المزيد من الوقت للتأجيل أو التشاور، إنّ علوم المناخ والتوقعات العالميّة واضحة في هذا الشأن: فثلاثة أرباع انبعاثات غازات الاحتباس الحراريّ العالميّ تنشأ في قطاع الطاقة، ومن ثمّ فقد أصبح التخلّص من الكربون أمرًا مُلِحًّا وحيويًّا.

إن الأمر يتطلب أن نتحرّك فورًا لتمكين الانتقال إلى نشر الطاقة المتجدّدة في جميع أنحاء العالم خلال هذا العقد؛ وإلا فلن يكون أمامنا سوى مواجهة المخاوف والمخاطر المتزايدة لعالم أكثر سخونة، والذي سوف يصبح غير صالح للسكنى لكثير من البشر، وكذلك الكائنات في عالم الأحياء الطبيعية؛ ومن ثم يجب أن يضع مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخيّ (COP26) بداية لحقبة جديدة من التنمية المستدامة التي تعمل بالطاقة المتجدّدة.

تُعْتَبَر طاقة الرياح في صميم عملية التخفيف من آثار تغير المناخ. ساعدت طاقة الرياح على تجنب أكثر من 1.1 مليار طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًّا -أي ما يعادل الإجماليّ السنويّ لانبعاثات الكربون في أمريكا اللاتينية- وذلك من خلال إنتاج ما يقرب من 800 غيغا وات من الطاقة النظيفة، من منشآت توليد طاقة الرياح في جميع أنحاء العالم. كما تُعتبَر صناعة توليد الطاقة من الرياح مزوّدًا رئيسيًّا للوظائف الماهرة، والفوائد الاجتماعية والاقتصادية، والابتكار، والاستثمار بالإضافة إلى تحويل الاقتصادات والمجتمعات إلى الأفضل في جميع أنحاء العالم. إنها تلعب دورًا حاسمًا في تنشيط الدول من خلال الارتقاء بالبنية التحتية ؛ بالإضافة إلى المساهمة في إنشاء أنظمةِ طاقةٍ حديثة، وجديرة بالثقة، ومستدامة وبأسعار معقولة. وهي تُشَكِّل أيضًا حلًّا شاملًا يمكن أن يدعم عملية التخلّص من الكربون في الصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة مثل النقل، والصلب، والإسمنت والمواد الكيميائية؛ كما أنها تدعم الطبيعة، والتنوّع البيولوجيّ والزراعة.

في خرائط الطريق حتى عام 2050، التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة (IRENA) والوكالة الدولية للطاقة (IEA) هذا العام، أصبحت طاقة الرياح ركيزة أساسية للوصول إلى عالم صافي الانبعاثات الصفريّ؛ حيث تساهم طاقة الرياح في توليد كهرباء نظيفة، أكثر مما يساهم به أي مصدر آخر.1 ومع ذلك، فإننا لا نعمل على انتشار آلية إنتاج طاقة الرياح بشكل كافٍ -إما لأن سرعة الانتشار غير كافية، أو لأنها لا تغطي مناطق جغرافية كافية- لتحقيق هذا الهدف في المستقبل

1 تُحَدِّد خارطة طريق الوكالة الدولية للطاقة (IEA) للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفريّ بحلول عام 2050؛ مزيجًا عالميًا لتوليد الكهرباء من الرياح بنسبة (35٪)، ومن الطاقة الشمسية (33٪)، والطاقة المائية (12٪)، والطاقة النووية (8٪)، والطاقة الحيوية (5٪)، والطاقة القائمة على استخدام الهيدروجين (2٪) والوقود الأحفوريّ مع تجميع الكربون واستخدامه وتخزينه (2٪). توقعات الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة (IRENA) بخصوص عمليات الانتقال الطاقي على مستوى العالم: يحدد تقرير المسار 1.5 درجة مئوية مزيجًا شاملاً لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح بنسبة الثلث تقريبًا، ومن الطاقة الشمسية (حوالي 30٪)؛ على أن يشمل الباقي الطاقة الكهرومائية، والطاقة الحيوية، والطاقة الحراريّة الأرضية، والطاقة الناتجة عن المد والجزر بالإضافة إلى الطاقة القائمة على استخدام الهيدروجين.

إذا استمرت معدّلات الإنشاء الحالية على حالها، فإننا سوف نحصل على 43٪ فقط من قدرة طاقة الرياح اللازمة لتحقيق الهدف، المتمثل في الوصول إلى عالم صافي الانبعاثات الصفريّ بحلول عام 2050؛ وهو الأمر الذي يحكم علينا فعليًا بالإخفاق في تحقيق أهدافنا المناخيّة (يُرْجى الرجوع إلى الملحق). إذا لم تُتَّخَذ إجراءات جذرية لتوسيع نطاق انتشار طاقة الرياح؛ فإننا سوف نفشل في التخلّص من الكربون الناتج في مجالات توليد الطاقة، والصناعة، والنقل، والتدفئة بالإضافة إلى القطاعات الأخرى؛ كما سوف نفشل في
التوسع في إنتاج الهيدروجين الأخضر بشكل كبير.

وللمضي قُدَمًا في تحقيق عالم صافي الانبعاثات الصفريّ خلال السنوات التسع المقبلة؛ فإنه يجب زيادة الحجم السنوي لانتشار طاقة الرياح عالميًا بمقدار أربعة أضعاف، وذلك قياسًا على الـ 93 غيغاوات التي أُنْشِئت العام الماضي؛ إن بالإمكان تحقيق هذا الهدف، ولكن -فقط- إذا تخلينا عن مفهوم "العمل كالمعتاد"، واستبدلناه بتطبيق مفهوم "الطوارئ المناخيّة" في مجالي الطاقة والاقتصاد.

بصفتنا ائتلافًا يمثل أكثر من 90 شركة ومنظمة لمنشآت الرياح البحرية العائمة والثابتة وسلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم ، فإننا ندعو الحكومات إلى الالتزام باتخاذ إجراءات في COP26 هذا العام. يجب على صانعي السياسات الوطنية في كل منطقة من العالم:

1

▪ زيادة الطموح تجاه الاستفادة من طاقة الرياح، وأن ينعكس ذلك في المساهمات المُحَدَّثَة والمحددة على المستوى الوطني، وفي الاستراتيجيات المناخيّة الوطنية الشاملة، وأيضًا في خطط الطاقة القصيرة الأجل والطويلة الأجل▪

يجب تحديد القدرة الحقيقية لطاقة الرياح، أو أهداف التوليد؛ مع وضع جدول زمني واضح ومُفَصَّل، بالإضافة إلى تحديد مدى معين لتحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفريّ؛ كما يجب مواءمة هذه الأهداف فيما بين الهيئات العامة التي تتحكم في الأمور ذات الصلة بالمناخ، والطاقة، والاقتصاد، والبيئة، والبنية التحتية والقوى العاملة؛ وذلك لضمان تزويد القطاع العام بالموارد المناسبة لتحقيق هذه الأهداف. ويجب أيضًا تحديد الأهداف وتنفيذها فيما بين القطاعات الكثيفة الانبعاثات الكربونية والجهات الفاعلة؛ وذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبرامج حوافز الطاقة المتجدّدة، وخُطَط الإفصاح الإلزاميّ للشركات بالإضافة إلى الآليات الأخرى. وبالإضافة إلى التوسّع في توليد الكهرباء وتوزيعها بغرض زيادة حصة مصادر الطاقة المتجدّدة في مزيج الطاقة، فإنه يمكن للحكومات النظر في حلول استخدام الهيدروجين الأخضر المدعومة بطاقة الرياح للتخلّص من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن قطاعات مثل قطاع الصناعات الثقيلة.

2 ▪ زيادة الطموح تجاه الاستفادة من طاقة الرياح، وأن ينعكس ذلك في المساهمات المُحَدَّثَة والمحددة على المستوى الوطني، وفي الاستراتيجيات المناخيّة الوطنية الشاملة، وأيضًا في خطط الطاقة القصيرة الأجل والطويلة الأجل▪

يجب تحديد القدرة الحقيقية لطاقة الرياح، أو أهداف التوليد؛ مع وضع جدول زمني واضح ومُفَصَّل، بالإضافة إلى تحديد مدى معين لتحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفريّ؛ كما يجب مواءمة هذه الأهداف فيما بين الهيئات العامة التي تتحكم في الأمور ذات الصلة بالمناخ، والطاقة، والاقتصاد، والبيئة، والبنية التحتية والقوى العاملة؛ وذلك لضمان تزويد القطاع العام بالموارد المناسبة لتحقيق هذه الأهداف. ويجب أيضًا تحديد الأهداف وتنفيذها فيما بين القطاعات الكثيفة الانبعاثات الكربونية والجهات الفاعلة؛ وذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبرامج حوافز الطاقة المتجدّدة، وخُطَط الإفصاح الإلزاميّ للشركات بالإضافة إلى الآليات الأخرى. وبالإضافة إلى التوسّع في توليد الكهرباء وتوزيعها بغرض زيادة حصة مصادر الطاقة المتجدّدة في مزيج الطاقة، فإنه يمكن للحكومات النظر في حلول استخدام الهيدروجين الأخضر المدعومة بطاقة الرياح للتخلّص من الانبعاثات الكربونية الناتجة عن قطاعات مثل قطاع الصناعات الثقيلة.

3 ▪ تصميم وتنفيذ أسواق الطاقة للمستقبل▪

يجب أن يتحوّل تصميم سوق الطاقة ليعكس أنظمة المستقبل بحيث تكون أسواقًا مرنة، ومستجيبة للطلب، وجديرة بالثقة، وتعتمد الحصّة الأكبر منها (إن لم يكن 100٪) على الطاقة المتجدّدة؛ وتُعَد هذه الأنظمة قيد التشغيل بالفعل، وهي أنظمة مُجْدية من الناحية التقنية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم؛ لكنها تتطلّب إتاحة الفرص المتكافئة بين الأنظمة المختلفة، وذلك لتمكين نشر الطاقة المتجدّدة على نطاق واسع؛ وهذا يعني: إلغاء الإعانات أو المزايا المباشرة وغير المباشرة المُقَدَّمَة لأغراض توليد الوقود الأحفوريّ، وإعطاء الأولوية لأعمال توليد الطاقة القائمة على مصادر الطاقة المتجدّدة؛ وذلك فيما يتعلق بتخصيص الأراضي/ قاع البحار، والمشتريات والتوريدات، والإنشاءات، وربط الشبكة وأعمال الشحن؛ وكذلك دراسة التكلفة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للكربون؛ بالإضافة إلى إعادة تنظيم أسواق الكهرباء بحيث تنظر إلى قيمة النظام على نطاق أوسع، بما في ذلك العوامل الخارجية مثل الشبكة ومتطلّبات توازن الأحمال، والاحتياجات اللازمة لضمان مرونة نظام الطاقة، والانبعاثات، والتأثير البيئيّ بالإضافة إلى الفوائد الاجتماعية والاقتصادية؛ وسوف يتطلّب هذا أيضًا توليد وتوزيع الكهرباء على نطاقٍ واسع من أجل ضمان قُدْرَة مصادر الطاقة المتجدّدة على أن تحل محل الوقود الأحفوريّ في تشغيل وسائل النقل، والتدفئة والصناعة

4 ▪ تنفيذ مخطّطات مبسّطة ومعقولة لمنح تصاريح إنشاء مشاريع الطاقة المتجدّدة من أجل تسريع انتشارها وتقليل استنزاف المشروع▪

. هناك العديد من البلدان غير القادرة على الاستفادة من اهتمام المستثمرين الهائل بنشر مشاريع طاقة الرياح؛ ويرجع ذلك إلى مخطّطات منح التصاريح المعقّدة، بالإضافة إلى المُعَوِقات البيروقراطية. وسوف تزداد المشاريع المُعَطَّلة ازديادًا كبيرًا، كما سوف تفقد البلدان فرصة تحقيق أهدافها المناخيّة ما لم تُبَسَّطْ إجراءات منح التصاريح، بما في ذلك تخصيص الأراضي وربط الشبكة. كما تؤدي فترات الانتظار - التي تغطي أعمال التخطيط المكانيّ، وتقييم الأثر البيئيّ والاجتماعيّ، وترخيص التخطيط، والربط بالشبكة والمتطلبات القانونية- إلى إبطاء انتشار مشاريع طاقة الرياح في بعض أسواق طاقة الرياح الرائدة على المستوى العالميّ مثل ألمانيا والهند.

يمكن أن تستغرق عملية منح التصريح - بالنسبة لمشاريع الرياح المُقامَة على اليابسة- أكثر من 8 سنوات في بلدان مثل إسبانيا، وإيطاليا، واليونان، والسويد، وبلجيكا وكرواتيا؛ بما في ذلك الوقت الذي تستغرقه أية متطلبات قانونية، وذلك وفقًا لشركة WindEurope. ويمكن أن تستغرق عملية تقييم الأثر البيئيّ المعقدة في اليابان ما يصل إلى 5 سنوات لاستكمالها، كما تتطلب مشاريع الرياح البحرية -بشكل عام- ما لا يقل عن 6 سنوات للحصول على التصريح، بما في ذلك إجراءات تقييم الأثر البيئيّ، والتشاور مع أصحاب المصلحة.

يتطلب الانتقال الطاقيّ إجراء تحوّل على مستوى النظام، على أن يكون ذلك التحوّل مدعومًا بالطاقة المتجدّدة؛ ويجب على صانعي السياسات التأكد من أن البيروقراطية والروتين لا يعيقان تحقيق أهدافنا المتعلقة بالمناخ. كما يجب أن يلتزم قطاع الطاقة المتجدّدة -في الوقت نفسه- بالتنمية المستدامة، والاقتصاد الدائريّ (الاقتصاد القائم على إعادة التدوير)، والتعايش المتناغم مع المجتمعات المحلية ومستخدمي المساحات الأرضية/البحرية في الأماكن التي تُبْنى فيها مزارع الرياح، فضلاً عن الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية العالية.

يجب النظر بعين الاعتبار -من بين أمور أخرى- إلى التدابير التالية: تحديد فترات زمنية قصوى للسماح بإقامة منشآت الطاقة المتجدّدة، على أن تكون -على سبيل المثال- عامين لمشاريع الرياح البرية الجديدة، وثلاثة أعوام لمشاريع الرياح البحرية، وعام واحد لمشاريع تجديد محطات الطاقة مع وجود فترة سماح إضافية تقديرية في حالة الظروف الاستثنائية؛ ووضع عملية منظمة ومحدودة زمنياً للمطورين لتقديم المستندات؛ ووضع آلية لتبادل المعلومات ذات الصلة بالمنازعات القانونية، وذلك لتجنّب التأخير الطويل الأمد لمشاريع البنية التحتية الحيوية؛ وتَبَنّي استراتيجيات استخدام اليابسة/المحيطات، التي تعطي الأولوية لحلول الطاقة الإيجابية للطبيعة؛ بالإضافة إلى وضع الخطط ذات المسار السريع لمنح التصاريح، وذلك بغرض إعطاء الأولوية لإعادة تشغيل مزارع الرياح الحالية، والتي تصل فيها التوربينات إلى نهاية عمرها الافتراضيّ.

5 البدء في وضع خطط للبناء السريع لشبكات الطاقة النظيفة، ومحطات شحن السيارات الكهربائية.

. من الضروري زيادة الاستثمار العام والخاص في إنشاء شبكات آمنة، وذكية ومرنة من شأنها إتاحة حصصٍ أكبر من الطاقة المتجدّدة لتلبية الخُطى السريعة للانتقال الطاقيّ. ويمكن للسلطات العامة - من خلال تجميع الخبرات المتوفرة لدى مشغلي النظام، والهيئات التنظيمية والمرافق- إجراء تخطيطٍ مستقبليّ طويل الأمد؛ بغرض توسيع الشبكة وتعزيزها، وكهربة وسائل النقل، فضلاً عن إنشاء أسواق إقليمية لتصدير الطاقة وتداولها؛ ويجب أن يُراعي تخطيط الشبكة إيجاد حلول لتخزين الطاقة مثل تخزين الطاقة الكهرومائية الناتجة عن الضخ، أو إنشاء بطاريات على مستوى المِرْفَق؛ وهو ما يمكن أن يُقَلِّل من ازدحام الشبكة بالإضافة إلى دعم توازن الأحمال.

6 ▪ تطوير سياسات متماسكة وشاملة، يكون من شأنها تكريس الموارد العامة للتحول -المتمحور حول العنصر البشريّ- إلى الاقتصاد الهادف إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفريّ.

يُشير التحليل العالميّ الذي أجرته الوكالة الدولية للطاقة المتجدّدة هذا العام، إلى أن تفعيل التحول الطاقيّ المتوافق مع زيادة الاحتباس الحراريّ العالميّ بمقدار 1.5 درجة مئوية، سوف ينتج عنه آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية خالصة، وذلك مقارنة بالسياسات الحالية؛ وسوف يكون لدى العالم -بحلول عام 2030- ما يقرب من 40 مليون وظيفة إضافية ناتجة عن الاستثمارات المرتبطة بالانتقال الطاقي، مثل الاستثمارات في مجال نشر طاقة الرياح والطاقة المتجدّدة على نطاق واسع، بالإضافة إلى الاستثمارات في مجالي تعزيز الشبكة وكفاءة الطاقة؛ كما سوف ينعكس تحقيق القيمة المُقارَنَة للانتقال الطاقيّ، على زيادة الناتج المحليّ الإجماليّ وعلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية. يُعْتَبَر توجيه نقل الفوائد الناجمة عن الانتقال الطاقيّ إلى جميع المجتمعات مكوّنًا حاسمًا في تحقيق الانتقال الطاقيّ العادل. يمكن للحكومات أن تبدأ في إعادة تشكيل المهارات، وتطوير خطط انتقال القوى العاملة التي تُعَزِّف فرص العمل البديلة المستدامة في مجال الطاقة النظيفة، للعاملين في الصناعات التي على وشك الاندثار مثل الصناعات القائمة على الوقود الأحفوريّ والقطاعات المساعدة. وهنا يوفر قطاع الرياح البحرية المتنامي مسارًا لإعادة تدريب العاملين في مجالات حقول النفط والغاز البحرية، وكذلك العاملين في مجال الهندسة البحرية.

7 ▪ مواءمة تدفقات التمويل الوطنية والإقليمية، مع المعايير الخاصة بتحقيق صافي الانبعاثات الصفريّ، ومع المسار المتوافق مع الإبقاء على الاحتباس الحراريّ العالميّ عند **1.5** درجة مئوية.

لا يوجد عَجْز في رأس المال اللازم للاستثمار في مجال طاقة الرياح، حيث توجد بيئة استثمارية مواتية؛ ولكن لتحقيق الانتقال الطاقيّ بشكل جماعيّ، يجب تحديد التمويل العام - سواء كان تمويل الصادرات أو التدفقات من سندات الخزانة الحكومية - وفقًا لمبادئ "عدم إلحاق الضرر" التي تعالج الآثار الاجتماعية والبيئية، وتَحول دون التَعَرُّض لخطر تحول الأصول إلى أصول عالقة وخاصة أصول الوقود الأحفوريّ؛ لذلك يجب إدماج الأهداف المناخيّة، ضمن سياسات وزارات المالية وهيئات القطاع العام. يجب أن يتضمن الإنفاق العام لدعم نشر الطاقة المتجدّدة وجهات نظر القطاع الخاص؛ خاصة فيما يتعلق بإمكانية تمويل المشاريع، والعراقيل التي تواجهها التنمية على أرض الواقع.

8 تطوير التعاون الطوعيّ بشأن تسعير الكربون بموجب المادتين 6.2 و 6.4 من اتفاقية باريس.

يمكن تحفيز البلدان -من خلال اتباع المنهجيات الفعالة والجديرة بالثقة لتسعير الكربون- على زيادة المساهمات المحددة على المستوى الوطنيّ (NDCs)؛ وذلك عن طريق إنشاء آليات تدرك ما تتكلفه المجتمعات، نتيجة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراريّ العالميّ والتلوث. كما يمكن للآليات التي من شأنها منع الانبعاثات عند المصدر -مثل التسوية العادلة لضرائب حدود الكربون على المنتجات الكثيفة الاستهلاك للطاقة- أن ترسل إشارات قوية تتعلق بالسوق، إلى الجهات الحكومية وغير الحكومية في قطاع الطاقة وخارجه، وهو ما من شأنه دعم زيادة الاستثمار في التقنيات المنخفضة الكربون.

ندعو، نحن الموقّعين أدناه، الحكومات والهيئات ذات الصلة إلى الاعتراف بأزمة المناخ الحالية، والتعامل بجدّية بشأن الطاقة المتجدّدة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغيّر المناخيّ (COP26) لهذا العام. إن صناعة الرياح العالميّة على استعداد للعمل مع الحكومات، والهيئات التنظيمية، ومشغّلي النظام، والمجتمع المدنيّ، والمجتمعات المحلية فضلاً عن أصحاب المصلحة الآخرين من أجل حماية مستقبلنا.

18 أكتوبر 2021

وقّعين:

GWEC
GLOBAL WIND ENERGY COUNCIL
renewableUK
ABEEólica
Associação Brasileira de Energia Eólica
AMERICAN CLEAN POWER
Wind EUROPE
CWEA
CREIA
SAWEA
South African Wind Energy Association
自然エネルギー財団
RENEWABLE ENERGY INSTITUTE
cea
CAMARA EOLICA ARGENTINA
SerCOLOMBIA
Asociación Energías Renovables
amdee
Asociación Mexicana de Energía Eólica
IWTMA
INDIAN WIND TURBINE MANUFACTURERS ASSOCIATION
KWEIA
한국풍력산업협회
KOREA WIND ENERGY INDUSTRY ASSOCIATION
CLEAN ENERGY COUNCIL
APQP 4 Wind
MRIA
Mongolian Renewables Industries Association
METI
Thai WEA
Thai Wind Energy Association
ACERA
acope
SPR
Asociación Peruana de Energías Renovables
AMER
Canadian Renewable Energy Association
WIND. SOLAR. STORAGE.
Association canadienne de l'énergie renouvelable
EOLIEN. SOLAIRE. STOCKAGE